أدانت تعرض أعمال وممتلكات التجار للإحراق والنهب في بعض المحافظات

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة تناشد رئيس الجمهورية حماية المستثمرين في المدن اليمنية

كتب /أحمد الطيار

ناشدت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بالعمل على حماية المستثمرين في كل مدن اليمن وخصوصاً في المناطق التي تعرض فيها التجار لأضرار جراء اعتداءات قام بها خارجون عن القانون في المحافظات الجنوبية مؤخرا وتعويضهم التعويض العادل.

ودعت الغرفة أبناء حضرموت وغيرها من المدن اليمنية لحماية إخوانهم من التجار والمستثمرين الذين يمثلون أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

وقالت الغرفة في بيان تلقت "الثورة" نسخة منه: إنها تابعت بأسف بالغ حالات الاعتداء على المنشآت التجارية والصناعية في بعض المدن اليمنية وتعرض أعمال وممتلكات التجار للإحراق والنهب بصورة بعيدة عن روح المسؤولية الدينية والوطنية والأخلاقية ،مشيرة إلى ان تلك الأعمال تنم عن رغبات غير سوية في إلحاق الضرر والتعدي على الآخرين، وتضر بالاقتصاد الوطني لأبناء المناطق نفسها ولعموم اليمن واليمنيين.

واستشهدت الغرفة ما تم عرضه من مشاهد محزنة عبر وسائل التواصل الاجتماعي يندى لها جبين الإنسانية تنتهك حرمة الدم والنفس والمال دون رادع من ضمير ما يدل على أن الفاعلين ليسوا سوى مجموعة مرتزقة وأفاقين بعيدين عن روح المحبة والإخاء التي اشتهر بها كل أبناء اليمن وعلى رأسهم أهالي حضرموت وغيرها من مدن جنوبنا الحبيب.

وشددت الغرفة على أنها تكبر وتقدر أهالي حضرموت المشهورين بأخلاقهم الدينية ومسلكهم التجاري الحضاري منذ القدم والذين رفضوا ويرفضون تلك الحالات ووقفوا بحزم ضد مسلك بعض الموتورين أو المتهورين.

وقالت: إن أهالي حضرموت الأخيار أعرف من غيرهم بأسس المعاملات التجارية في التاريخ والواقع الإنساني حيث تتجاوز العلاقات التجارية الأصول الدينية والعقدية والطائفية، وأن التعاملات التجارية محمية لما فيها من مصالح مشتركة بعيدة عن الأوضاع السياسية في أسوأ احتمالاتها فسيظل العامل التجاري مشتركاً بين أبناء البلد الواحد وبينهم وأبناء العالم القريب والبعيد ما يدفع للاهتمام بذلك والعمل على توفير أفضل بيئات الاستثمار في كل الظروف والأوقات.

مؤكدة أن الحق والعدل والإنصاف هي اللغة التي يجب أن تسود أبناء الشعب اليمني الحضاري والعريق أهل الإيمان والحكمة، لا إطلاق العنان للرغبات والأهواء والتدخلات الخارجية لتعيث فساداً في علاقاتنا الأخوية العظيمة.

وزير النفط يعود الى صنعاء

صنعاء / سبأ

عاد الى صنعاء أمس وزير النفط والثروات المعدنية احمد دارس بعد ترؤسه لاجتماع مجلس ادارة الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال الذي اختتم اعماله في باريس مؤخرا.

وأوضح الوزير دارس لـ(سبأ) أن الاجتماع الذي يعتبر الاخير للعام 2013م ناقش الوضع المستقبلي لمشروع الغاز الطبيعي المسال والتطور الحاصل مع المفاوضات لتعديل اسعار الغاز للأسواق الكورية ابتداء من العام القادم 2014م وكذلك سير المفاوضات مع شركات توتال وجي دي اف سويز الفرنسية لتعديل الاسعار الذي يعد احد المواضيع التي تهم الشارع اليمني.

استهداف 5000 أسرة ببرنامج الأمن الغذائي في محافظة صنعاء

صنعاء / سبأ

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة صنعاء برئاسة وكيل المحافظة لشؤون المديريات الشرقية حميد عاصم آلية تنفيذ برنامج الأمن الغذائي وبناء المرونة التابع لمنظمة ميرسي كور والممول من قبل برنامج الغذاء من أجل السلامة بالوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

يستهدف برنامج الأمن الغذائي الذي يستمر ثلاث سنوات خمسة آلاف أسرة في ثلاث مديريات وهي " الحيمتين ونهم بتكلفة 6 ملايين دولا ويسعى البرنامج إلى التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة وتعزيز الانتعاش والمرونة من خلال توفير المساعدات الغذائية وتحسين جهود المؤسسات الحكومية والأصول المجتمعية التي تحد من التعرض للمخاطر.

وفي الاجتماع أكد الوكيل عاصم أهمية تضافر الجهود بين مختلف القيادات المحلية والمنظمات الداعمة من أجل إنجاح إيصال المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين في المناطق المستهدفة .. مؤكدا حرص قيادة المحافظة على تذليل أي معوقات أو عراقيل أمام عمل المنظمات الدولية.

من جانبهما أشار ممثل البرنامج الغذائي في منظمة ميرسي كور فؤاد الحميدي ورئيس جمعية الهلال الأحمر بالمحافظة حسين الطويل إلى أن برنامج الأمن الغذائي يقوم على زيادة فرص الحصول على الغذاء في ثلاث محافظات وهي " صنعاء ،تعز ،لحج" ويستهدف 13 ألفا من الأسر المتضررة والفقيرة التي يعاني أطفالها دون سن الخامسة من سوء التغذية .

وفي نهاية الاجتماع تم توقيع اتفاقية بين السلطة المحلية بمديرية نهم ومنظمة ميرسي كور للبدء بتنفيذ برنامج الأمن الغذائي بالمديرية.

حضر الاجتماع مدير مديرية نهم وعدد من المشائخ والأعيان بمديرية نهم .

مارب.. تجهيز أول مشروع لانتاج "البيوجاز"

مارب / سبأ

تفقد وكيل محافظة مارب للشؤون الادارية عبدالله احمد الباكري في منطقة الفاو أمس، عملية تجهيز مشروع" البيوجاز" والمتضمن انتاج الغاز المنزلي من مخلفات الحيوانات وهو اول مشروع في محافظة مارب.

وخلال الزيارة الميدانية اطلع على مكونات المشروع الذي تنفذة إدارة تنمية المرأة بدعم من صندوق التشجيع الزراعي والسمكي، واستمع الوكيل من المهندسين الى شرح حول كيفية عمل الوحدة الانتاجية للغاز وعوامل الامان وكيفية الاستفادة من المخلفات الحيوانية في انتاج غاز للمنازل والتدفئة ثم الاستفادة من المخلفات بعد ذلك كسماد للاراضي الزراعية.

كما اطلع الوكيل الباكري على حقل نقل تنقية الري

بالتنقيط للخضروات لدى المزارعين والتي تنفذها محطة البحوث الزراعية في منطقة الفاو .

وخلال الزيارة استمع الوكيل من مدير محطة البحثو الزراعية مارب- الجوف قائد ابو اصبع، والمهندس الزراعي محمد الحكيمي الى شرح عن تقنية الري بالتقطير للخضروات والتي اثبتت خلال البحوث الحقلية توفير بين 35 - 40 %من المياه ومحروقات الديزل مقارنة بالري بالغمر، الى جانب ان الري بالتقطير يعطي انتاجية لنفس الوحدة الحقلية بزيادة 10% تقريبا.

خطة لاستغلال الطاقة الشمسية في الري بسيئون

سيئون/ سبأ

نظمت محطة البحوث الزراعية ومؤسسة الأحقاف للتطوير الزراعي بسيئون أمس يوماً حقلياً زراعياً لنشر الوعي بين أوساط المزارعين والمجتمع حول أهمية استخدام الطاقة الشمسية لرفع المياه من الآبار بمنطقة مدودة في مديرية سيئون .

وهدف اليوم الحلقي إلى تعريف 35 مشاركا من الباحثين والمرشدين والمزارعين بالمزايا التي تتمتع بها شرائح الطاقة الشمسية وأهمية العمل بهذا النظام في تقليل استخدام مادة الديزل والحفاظ على البيئة وتقليل كلفة الإنتاج للمزارعين .

وفي الافتتاح الذي حضره أمين عام المجلس المحلي بمديرية سيئون المهندس حسين سالم بامخرمة أشار المدير الفني بمحطة البحوث الزراعية بسيئون المهندس سالم محمد السقاف إلى أهمية استغلال الطاقة الشمسية لرفع المياه من الآبار لخدمة المزارع في الوادي ودور محطة البحوث في نشر الوعي بين أوساط الزارعين .

من جانبه استعرض مدير مؤسسة الأحقاف للتطوير الزراعي أحمد الكثيري والخبراء الصينيون مكونات نظام الطاقة الشمسية والضمانات الفنية لإنجاحه .

حضر اليوم الحقلي مدير عام مكتب الزراعة والري بالوادي والصحراء المهندس عمر سالم بامحيمود ومدير عام الهيئة العامة للموارد المائية فرع سيئون المهندس عبدالكريم باحكيم ، بالإضافة إلى عدد من الباحثين والمهندسين والمزارعين.

علاقة وزارة المالية بالوزارات الأخرى في مجال تنمية الموارد

إن العلاقة التي تجمع بين وزارة المالية وبقية الجهات في تنمية الموارد ليست علاقة هامشية او علاقة شخصية، فعلاقة وزارة المالية بجهات تنمية الإيرادات هي علاقة حميمة ومشتركة قائمة من خلالها يمكن بناء الدولة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتي من خلال الإحساس بالمسؤولية الصادقة والمشتركة والأخذ بالتوجيه السليم من كل مرافق الدولة للبحث عن الموارد التي ترفد خزينة الدولة والتي بموجب هذا الرفد تنجح الحكومة في تنفيذ كل ما تم رصده في قانون الموازنة العامة للدولة السنوية دون الوصول إلى تدهور الاقتصاد نتيجة للعجز مما يتطلب من الدولة التوجه إلى الاقتراض او عدم تنفيذ كثير من المشاريع الخدمية او عدم تأمين الحياة المعيشية المطلوبة للفرد وفي مختلف نواحي الحياة العصرية والصحية والاجتماعية، فوزارة المالية تضع القوانين المالية وغيرها من القوانين المتصلة بالخزينة العامة للدولة وبالمشاركة أيضاً مع كثير من الجهات لإصدار القرارات والقوانين والبحث عن موارد ورسوم حسن من وجه خزينة الدولة بعد اخذ الموافقة من السلطة التشريعية لتحديد مقدار الجباية رسوم معينة حسب التوجه السليم والمقدم من الجهات ذات العلاقة وخاصة المرجعية الأولى في هذا يرجع إلى وزارة المالية التي لها الصلاحية الكاملة حسب القانون في الحفاظ على المال العام وتجميعه في حسابات مختلفة لدى البنك المركزي اليمني وهي المسؤولة عن الصرف ووضع السياسات واللوائح المالية.. وهنا وفي متناول بحثنا لهذه العلاقة سوف نركز ما يمكننا منه او ما قد توصلنا إليه على النحو الآتي:-

علي بن علي جباري

فرض قوانين جديدة او إصدار قرارات تطوير جهة الموارد ومنع التهرب التخلص من الرواكد في أملاك الدولة

ومن هنا بداية سوف نوضح ونركز على أهم عنصرين في هذا المطلب وهما:

العنصر الأول:

فرض قوانين جديدة أو إصدار قرارات:

تخوض الجمهورية اليمنية تجربة جديدة في تفويض السلطة والمشاركة الشعبية في تسييرها إدارة شؤون البلاد، ويحدد القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية الملامح العامة والمهام التنفيذية لهذه المرحلة وتحديد الاختصاصات على المستويات المركزية واللامركزية كما تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بالقرار الجمهوري رقم (269) لسنة 2000م العديد من الجوانب التفصيلية لتلك الصلاحيات والمهام المنوطة بالسلطة المحلية ومنها الأجهزة التنفيذية.

إن هذه المرجعية القانونية تؤكد أن الانتقال إلى السلطة المحلية وفقا لدراسة مسبقة استكملت حلقاتها بصدور تلك القوانين والقرارات التي تمثل الأساس التشريعي والقانوني لهذا الانتقال وتنظم أيضا العلاقة بين السلطة المركزية والسلطة اللامركزية من جهة والعلاقة فيما بين وحدات السلطة المحلية من جهة أخرى، وكل ذلك في إطار الدولة الواحدة حيث نصت المادة العاشرة من القانون رقم (4) لسنة 2000م (تعتبر كل الوحدات الإدارية والمجالس المحلية جزءا لا يتجزأ من سلطة الدولة)، وهنا نشير إلى أن الموارد الضريبية التي نص عليها القانون وآلة مصادر تمويل الإدارة المحلية وأيضاً الرسوم الخدمية التي أدخلها القانون الخاص بالمجالس المحلية تعتبر موردا هاما للدولة اليمنية وتحسين مستوى التحصيل والجباية من قبل المجالس المحلية يجعل من الدولة في وضع قوي ويحسن من اقتصادها ولذا حددت قانونا الموارد الخاصة بالمجالس المحلية من حصيلة الضرائب أو الرسوم الأخرى التي حددها القانون الخاص بالمجالس المحلية ولائحته التنفيذية والمالية.

مصادر تمويل الإدارة المحلية:

تحدد طبيعة الخدمات التي تؤديها المجالس المحلية في اغلب الأحيان أنواع الموارد المالية ومصدرها. فالخدمات الأساسية أو الضرورية كشؤون الصحة والنظافة والطرقات وغيرها التي يتعين أداؤها مهما ارتفعت تكاليفها توجب الضرورة تمويلها من حصة الضرائب أما الخدمات ذات المنفعة الثقافية والترويحية فيمكن تمويلها عن طريق الرسوم التي يتحملها المستفيدون من هذه الخدمات كذلك فإن الخدمات التي تدر دخلا على المجالس المحلية كبناء الأسواق والمساكن فتؤمن مواردها عن طريق تأجيرها على أن تخصص القروض لتنفيذ المشروعات الانشائية للطرق والجسور والمستشفيات والمدارس، فالعدالة تقتضي تحميل جانب من الأعباء المالية لهذه الخدمات إلى الأجيال القادمة.

ولذا تنقسم مصادر تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين هما الموارد الذاتية والموارد الخارجية:.

أما الموارد الذاتية فهي الناتجة من الضرائب والرسوم الأصلية او المضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى المداخل الخاصة الناتجة من تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة.

أما الموارد الخارجية فهي الناتجة من المساعدات المالية التي تقدمها الدولة إلى المجالس المحلية لدعم ميزانيتها إضافة إلى القروض والهبات والوصايا والزكاة وبتفعيل قانون المجالس المحلية والبحث من خلال الآليات وتنمية قدرات العنصر البشري للبحث عن موارد سوف يضع القانون بنجاح كبير في بناء الدولة الحديثة ذات النظام المؤسسي.

العنصر الثاني:

تطوير حصة الموارد من خلال منع التهرب:

من المعلوم أن قيمة الضرائب والجمارك المحصلة في هذا العصر تعتبر من أهم موارد الدولة، فهي كثيراً ما تعتمد عليها لموازنة ميزانيتها فتقوم بتقدير قيمة مصروفاتها مقدماً وتلك المصروفات هي أصلاً قيمة ما يحتمل ان تحتاجه او ستجمعه من إيرادات في العام المقبل من موارد الضرائب والجمارك لمواجهة تلك الأعباء متعددة الوجوه والمجالات وهي تلجأ لتحقيق ذلك إلى فرض الضرائب أو الجمارك وزيادتها كلما دعت الضرورة لذلك. ومن هنا كانت الأهمية بمكان إعداد التشريعات والقوانين التي تنظم أسس وقواعد فرض الضرائب والجمارك وكذلك العقوبات والجزاءات والغرامات لمن لا يلتزم بسدادها وتوريدها كما نصت عليها تلك التشريعات.

* وكيل قطاع التخطيط والإحصاء المساعد بوزارة المالية